«المواصلات» تحصل 17 مليون دينار من مستحقاتها لدى الغير

أعلنت وزارة المواصلات الكويتية تحصيلها 17 مليون دينار كويتي (نحو 56ر1 مليون دولار أمريكي) من مستحقاتها لدى الغير مبينة أن هذه المستحقات كانت تعد ديون متراكمة على هواتف عاملة وأخرى مرفوعة عن الخدمة منذ سنوات.

وقالت الوزارة في بيان صحفي أمس إنها شكلت لجنة لتحصيل المديونات المستحقة للوزارة لدى الغير ومنوط بها متابعة المديونيات كافة واسترجاعها.

وأضافت أن اللجنة عملت خلال الفترة الماضية بالتنسيق مع الجهات المعنية على حصر بيانات المشتركين المتخلفين عن سداد المديونيات على اشتراكاتهم الهاتفية.

وأوضحت أن الديون المستحقة على الخطوط الهاتفية المرفوعة من الخدمة ستظل مسجلة كمديونية على أصحابها لحين سدادها كاملة مؤكدة في الوقت ذاته على أن المال العام لا يسقط بالتقادم.

أمير البلاد يستقبل الغانم وناصر الصباح وقائد القيادة الأميركية الوسطى

استقبل صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بقصر بيان صباح أمس رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم. كما استقبل سموه رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الدفاع ووزير الداخلية بالإنابة الشيخ ناصر صباح الأحمد وقائد القيادة الأمريكية الوسطى الفريق أول كينيث ماكينزي وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

سمو الأمير يستقبل مرزوق الغانم

.. وسموه يستقبل الشيخ ناصر صباح الأحمد والفريق أول كينيث ماكينزي

نائب ملك البحرين يؤكد عمق العلاقات الأخوية والروابط التاريخية مع الكويت

قال نائب الملك ولي العهد البحريني الأمير سلمان بن حمد آل خليفة أمس أن ما وصلت إليه العلاقات البحرينية الكويتية من تقدم في مختلف المجالات عززته عمق العلاقات الأخوية والروابط التاريخية التي تجمع بين البلدين الشقيقين.

وذكرت وكالة الأنباء البحرينية أن ذلك جاء خلال استقبال الأمير سلمان بن حمد الشيخ صباح الخالد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي والوفد المرافق له بحضور وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة.

وأكد الأمير سلمان بن حمد ان العلاقات الأخوية بين الكويت والبحرين شكلت نموذجا متميزا يحتذى به على صعيد التعاون الثنائي والعمل المشترك والذي عكسه اهتمام ورعاية العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى وأخيه سمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد.

وأضاف أن البحرين تواصل البناء على ما تحقق من شراكة متينة مع الكويت ودفعها إلى مسارات متقدمة وفق الرؤى المشتركة التي يحرص كلا البلدين على تعزيزها في شتى القطاعات.

وأعرب عن تمنياته بأن تتكلل اجتماعات الدورة العاشرة للجنة العليا المشتركة للتعاون بين مملكة البحرين ودولة الكويت بالتوفيق والنجاح. وشدد على أهمية دور اللجنة العليا المشتركة في ترسيخ العلاقات بين البلدين الشقيقين في جميع المجالات بما يلبي تطلعات البلدين والشعبين الشقيقين.

وذكر أن الزيارات الرسمية المتبادلة بين البلدين على مختلف المستويات أسهمت بدورها في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بما يحقق النماء والازدهار ويصب في خدمة أهداف التنمية المستدامة.

من جانبه أعرب الشيخ صباح الخالد عن شكره وتقديره لولي العهد البحريني على ما يوليه من اهتمام بتطوير العلاقات بين البحرين الكويت نحو مجالات أوسع.

وأشاد بحسب الوكالة بعمق ومتانة العلاقات البحرينية الكويتية متمنيا لمملكة البحرين دوام النماء والتقدم بقيادة العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى.

وحضر اللقاء من الجانب الكويتي مساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية السفير الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد وعميد السلك الدبلوماسي سفير دولة الكويت لدى المنامة الشيخ عزام الصباح.

كما حضر اللقاء مساعد وزير الخارجية لشؤون مجلس التعاون لدول الخليج العربية السفير ناصر المزين ومساعد وزير الخارجية للشؤون القنصلية سامي الحمد اضافة الى نائب المدير العام لشؤون العمليات بالصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مروان الغانم.

الدعيج والظفيري يبحثان تعزيز التعاون الإعلامي مع تونس

بحث رئيس مجلس الادارة والمدير العام لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) ورئيس اتحاد وكالات الأنباء العربية (فانا) الشيخ مبارك الدعيج وسفير الكويت لدى تونس علي الظفيري سبل تعزيز التعاون الإعلامي مع تونس.

وقال السفير الظفيري في تصريح ل(كونا) إن ذلك جاء على هامش مأدبة عشاء أقامها على شرف الشيخ مبارك الدعيج الليلة قبل الماضية بمناسبة زيارته لتونس.

وأضاف أن اللقاء تطرق إلى بحث تعزيز التعاون الاعلامي بين الكويت وتونس لاسيما في ظل اتفاقية التعاون التي وقعتها (كونا) مع وكالة تونس افريقيا للأنباء (وات).

واعتبر أن الاتفاقية تدشن مرحلة جديدة من التعاون بين الكويت وتونس ودعم وكالات الأنباء حتى تؤدي دورها على أحسن وجه.وأوضح ان الاتفاقية ستتيح الاستفادة من خبرات وتجارب الوكالتين وتعزيز تبادل الاخبار والتقارير الصحفية.

وحضر اللقاء مدير ادارة التسويق والعلاقات العامة ب(كونا) عصام الرويح بالإضافة الى اعضاء السفارة الكويتية بتونس.وكان الشيخ مبارك الدعيج والمدير العام لوكالة تونس افريقيا للأنباء (وات) رشيد خشانة وقعا الثلاثاء الماضي اتفاقية تعاون بين الوكالتين.

وتتضمن اتفاقية التعاون التي وقعت خلال جلسة مباحثات بين الجانبين تبادل الاخبار والصور والخبرات والتجارب والدورات التدريبية بين (كونا) و(وات) إضافة الى تبادل الزيارات والتنسيق بينهما في المحافل الدولية والمجالات الاعلامية.

الشيخ مبارك الدعيج وسفير الكويت لدى تونس علي الظفيري

رئيس جهاز الأمن الوطني يبحث مع سفير أذربيجان التعاون المشترك

الشيخ ثامر العلي يستقبل سفير أذربيجان إيلخان قهرمان

بحث رئيس جهاز الأمن الوطني الشيخ ثامر العلي بمكتبه أمس مع سفير جمهورية أذربيجان لدى الكويت إيلخان قهرمان أوجه التعاون المشترك. وقال جهاز الأمن الوطني في بيان صحفي إنه تم خلال اللقاء استعراض أوجه التعاون وبحث العلاقات الثنائية التي تجمع البلدين الصديقين وسبل تعزيزها وتطويرها كما تم بحث اهم القضايا المشتركة التي تهم البلدين على الساحتين الإقليمية والدولية.

الكويت تؤكد أهمية وحدة مجلس الأمن في التعامل مع «العنف الجنسي» خلال النزاعات

أكدت الكويت أهمية وحدة مجلس الأمن بشكل خاص والمجتمع الدولي بشكل عام في التعامل مع قضايا العنف الجنسي خلال النزاعات.

جاء ذلك في كلمة الكويت في جلسة مجلس الأمن حول العنف الجنسي خلال النزاعات التي القاها مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي مساء الثلاثاء.

وقال العتيبي «لا شك بأن مبادئنا واحدة من حيث إدانة واستنكار كافة أشكال العنف الجنسي وخاصة تلك المرتكبة خلال النزاعات ومن هذا المنطلق يجب أن تكون رسالة المجتمع الدولي موحدة والسعي مشترك من أجل الحد وإنهاء العنف الجنسي خلال النزاعات وتحقيق العدالة للضحايا وبما يحترم الخصائص والاجتماعية والثقافية لكافة الدول الأعضاء».

وأضاف أن مجلس الأمن أقر منذ أكثر من عشر سنوات في القرار رقم 1820 بأن العنف الجنسي خلال النزاعات يهدد السلم والأمن الدوليين ويتطلب استجابة دولية جاده «الا أنه وللأسف ومنذ ذلك الحين يشهد العالم استمرار وتصاعد لحالات هذه الجرائم البشعة».

وأشار إلى أن «تلك الجرائم تستخدم في الكثير من الأحيان كأداة ترهيب وكتكتيك حرب لاستهداف مجتمعات محددة وفق انتماءاتهم الأثنية أو الدينية أو السياسية بهدف تهجيرها قسريا والاستيلاء على ممتلكاتها».

وأشار العتيبي إلى ما تعرضت له أقلية الروهينغيا في ماينمار وما نتج عنه من تهجير لهذه الأقلية قسريا موضحا «فالتهجير بحد ذاته يجعل المهاجرين والمشردين وخاصة النساء والفتيات منهم أكثر هشاشة وعرضة للسقوط كضحايا للاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات».

وأضاف أن «جرائم العنف الجنسي تشكل في بعض بؤر الصراع أحد عناصر الاقتصاد السياسي والإرهابي بالنسبة للجماعات المتطرفة العنيفة مثل ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الإرهابي».

ولفت إلى أن أحد أهم السبل الكفيلة بالحد من استمرار وتصاعد العنف الجنسي خلال النزاعات تكون «من خلال ضمان مساءلة مرتكبي تلك الجرائم وإنهاء إفلاتهم من العقاب وفق القوانين المحلية والدولية».

وبين العتيبي أن مجلس الأمن قد وضع إطار معاييري متينا للتصدي للعنف الجنسي خلال النزاعات وضمان المساءلة لمرتكبي تلك الجرائم التي باتت تشكل أداة حرب ممنهجة ترقى لتكون جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وأشار إلى أن من أهم أدوات مجلس الأمن لمكافحة العنف الجنسي خلال النزاعات «تضمين نظم الجزاءات لمعايير خاصة بالعنف الجنسي في إطار الولاية الممنوحة لها ووفق ضوابط ومعايير محددة لإرسال رسالة واضحة مفادها بأن هذه الجرائم تشكل أولوية بالنسبة لمجلس الأمن».

السفير منصور العتيبي

وأضاف العتيبي أن المجلس له دور محوري في التصدي لجرائم العنف الجنسي من خلال تعزيز ولايات بعثات حفظ السلام وبعثات الأمم المتحدة السياسية لتشمل تمكين المرأة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع والمساءلة عن جرائم العنف الجنسي والتنبيه علي الانتهاكات التي ترقى إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.

وأشار إلى أن تحقيق العدالة للناجين يعد جزءا لا يتجزأ من تحقيق السلام المستدام مضيفا «فالعنف الجنسي يخل بالصحة النفسية والجسدية للضحية وله آثار تراكمية على المجتمعات وعلى مر الأجيال وتبعاته تقوض من إدامة السلام».

وأضاف العتيبي «أنه بغياب المساءلة والمحاسبة ستمتد النزاعات لفترة أطول ولن يعود النازحون واللاجئون إلى موطنهم ومناطقهم الأصلية بصورة آمنة وطوعية وكريمة».

وتابع «مثلما تتعدد أشكال العنف الجنسي خلال النزاعات تتعدد كذلك وسائل تحقيق العدالة بكافة ابعادها سواء كانت عبر استجابة لمعالجة الآثار الصحية والنفسية والجسدية والاقتصادية والاجتماعية للضحايا على المدى القصير والطويل أو التعامل مع الناجين باعتبارهم وأطفالهم ضحايا أولا واتباع نهج محوره الضحية وفق ثقافاتهم وقيمهم وخصائصهم الاجتماعية والثقافية».

وأكد العتيبي أهمية تعزيز القدرات الوطنية لدى الدول الأعضاء للتعامل مع مثل هذه الحالات وتمكين الناجين من الحصول على التعويضات والعدالة وبما يحترم ثقافتهم ويراعي صحتهم النفسية والجسدية والاجتماعية لتكون آلية الحصول على العدالة مستدامة وقابلة للتطبيق. كما أكد أنه «تقع على عاتق الدول المسؤولية الأولى في توفير الحماية للمدنيين خلال النزاعات وتمكين الضحايا من الوصول للعدالة وضمان مساءلة مرتكبي جرائم العنف الجنسي وبأهمية التعاون الإقليمي ودون الإقليمي لبناء قدرات الدول بهذا الشأن».

وأشاد العتيبي بدور الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي خلال النزاعات حيث يصادف هذا العام مرور عقد منذ إنشاء ولايتها وفق قرار مجلس الأمن 1899 معربا عن دعمه لدورها في إطار ولايتها في التعامل مع أطراف النزاع وتبادل أفضل الممارسات بشكل يعزز الأنظمة الأمنية والقضائية الوطنية لتحقيق العدالة للناجين والمساءلة للجناة.

ورحب بالخطوات الجادة المتخذة من قبل الأمين العام لتنفيذ سياسة عدم التسامح مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين مضيفا «فالتزام الأمم المتحدة بمحاسبة نفسها أولا في التعامل مع جرائم الاستغلال والاعتداء الجنسيين يعزز من مصداقيتها ويخدم الجهود المبذولة والواسعة النطاق للقضاء على العنف الجنسي خلال النزاعات.